المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات
International Journal of Research and Studies Publishing
ISSN: 2709-7064
المجلد الرابع - الإصدار السابع والأربعون
تأريخ النشر: 20 سبتمبر 2023 م

أثر التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية في إدارة المشاريع بالقطاعين الحكومي والخاص في ضوء رؤية 2030

The impact of the economic empowerment of Saudi women in managing projects in the public and private sectors in the light of Vision 2030

إعداد:

قائد الفريق الباحثة/ رزان سليمان السلمي

ماجستير إدارة مشاريع، كليه الإدارة، جامعة ميد أوشن، المملكة العربية السعودية

Email: razanza509@gmail.com

أعضاء الفريق:

الباحثة/ ندى أحمد محمد سلامة

Email: toto.mo1406@gmail.com

ماجستير إدارة مشاريع، كليه الإدارة، جامعة ميد أوشن، المملكة العربية السعودية

الباحثة/ تماضر عبد العزيز البريدي

ماجستير إدارة مشاريع، كليه الإدارة، جامعة ميد أوشن، المملكة العربية السعودية

Email: toto.mo1406@gmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف علي أثر التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية في إدارة المشاريع بالقطاعين الحكومي والخاص في ضوء رؤية 2030 و التعرف على واقع تمكين المرأة السعودية في إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة بالمملكة و التعرف على تحديات تمكين المرأة السعودية في إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة بالمملكة و التعرف على الأثر الاقتصادي والاجتماعي لتمكين المرأة السعودية في إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة بالمملكة والتعرف على مساهمة التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية في إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة والتعرف على الآليات والأدوات المناسبة التي يمكن استخدامها لتمكين المرأة السعودية في إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال الرجوع إلى الكتب المقالات العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة كذلك استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات وتكونت عينة الدراسة من الموظفات في القطاع الحكومي بالمملكة العربية السعودية.

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية في رؤية 2030 مرتفع جدا، وعن ترتيب الأبعاد فقد جاء في المرتبة الأولى كل من (الوعي الاقتصادي) وكانت أبرز الفقرات (اتساع رقعة الأعمال والمشاريع التي تشارك فيها المرأة)، (المهارات الاقتصادية) وكانت أبرز الفقرات (زيادة الدورات التدريبية للمرأة العاملة بسوق العمل لرفع كفاءتهن)،

يليهم (الإمكانات الاقتصادية) وكانت أبرز الفقرات (زيادة فرص المرأة في الحصول على دخل خاص بها) كما أظهرت النتائج إلى وجود أثر ذات دلالة إحصائية للتمكين الاقتصادي للمرأة في رؤية المملكة 2030 على إدارة المرأة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عند مستوى دلالة 0.05

كذلك يوجد أثر ذات دلالة إحصائية المهارات الاقتصادية على إدارة المرأة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عند مستوى دلالة 0.05، ولكن لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لكل من الوعي الاقتصادي وكذلك الإمكانات الاقتصادية على إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة عند مستوى 0.05

الكلمات المفتاحية: التمكين الاقتصادي، إدارة المشاريع، القطاع الحكومي

The impact of the economic empowerment of Saudi women in managing projects in the public and private sectors in the light of Vision 2030

Abstract

The study aimed to identify the impact of the economic empowerment of Saudi women in managing projects in the public and private sectors in the light of Vision 2030, and to identify the reality of empowering Saudi women in managing medium and small projects in the Kingdom, and to identify the challenges of empowering Saudi women in managing medium and small projects in the Kingdom. And identifying the impact of the economic and social empowerment of Saudi women in managing medium and small projects in the Kingdom, identifying the contribution of economic empowerment of Saudi women in managing medium and small projects, and identifying appropriate mechanisms and tools that can be used to empower Saudi women in managing medium and small projects.

The study used the analytical descriptive approach by referring to scientific books and articles related to the subject of the study. The questionnaire was also used as a data collection tool. The study sample consisted of female employees in the government sector in the Kingdom of Saudi Arabia.

The results of the study concluded that the level of economic empowerment of Saudi women in Vision 2030 is very high, and in the order of dimensions each of (economic awareness) came in the first place, and its most prominent paragraphs were (widening the scope of business and projects in which women participate), and (economic skills) and it was the most prominent The paragraphs (increasing training courses for working women in the labor market to raise their efficiency),

followed by (economic potential), and the most prominent paragraphs were (increasing women's opportunities to obtain their own income). Women for small and medium enterprises at the level of significance 0.05

There is also a statistically significant effect of economic skills on women's management of small and medium enterprises at the level of significance 0.05, but there is no statistically significant effect of each of economic awareness as well as economic potential on the management of small and medium enterprises, at the level of 0.05

Keywords: Economic empowerment, project management, government sector

1. مقدمة:

تهدف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في المملكة، وتمكين المرأة من أحد أهم الأهداف المرتبطة بهذه الرؤية. ويعتبر تمكين المرأة في إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة أحد الأساليب الفعالة التي يمكن من خلالها تحقيق هذا الهدف، إذ تساهم هذه المشاريع في الاقتصاد الوطني وتخلق فرص عمل جديدة للنساء والفتيات.

تواجه المرأة السعودية العديد من التحديات في إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة، ومن أهم هذه التحديات عدم توفر التمويل الكافي، وعدم المساواة في الفرص والحوافز، والتمييز الاجتماعي والثقافي، وعدم وجود الدعم الحكومي الكافي، وعدم وجود الوعي بأهمية ريادة الأعمال بين النساء.

لا يمكن تحقيق تمكين المرأة في إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة دون دعم حكومي ومجتمعي كافي. ومن أهم أشكال الدعم التي يمكن تقديمها توفير التمويل، وتقديم التدريب والدعم الفني، ورفع مستوى الوعي بأهمية ريادة الأعمال بين النساء، وتعزيز المساواة في الفرص والحوافز.

تمكين المرأة في إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة يمكن أن يؤدي إلى تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، حيث يمكن أن يسهم في خلق فرص عمل جديدة، وزيادة الإنتاجية، وتحسين الدخل، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتنمية المجتمع المحلي.

من المهم أن يعمل الجميع على تذليل التحديات التي تواجه المرأة السعودية في إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة، وتقديم الدعم اللازم لتمكين المرأة من الاستفادة من هذه الفرص والمساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة. ويجب أن يكون التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية في إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة من أولويات الحكومة والمجتمع في سعيهم لتحقيق رؤية المملكة 2030 والتنمية المستدامة في المملكة.

يعتبر تمكين المرأة في إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة أحد العوامل الأساسية التي ستحدث تغييرًا إيجابيًا في المجتمع السعودي، وذلك من خلال الأثر الاقتصادي والاجتماعي الذي يمكن أن تحققه هذه المشاريع. ويمكن أن تكون المشاريع التي تديرها المرأة السعودية متنوعة، بما في ذلك الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة، والمشاريع الزراعية والصناعية والخدمية، وذلك بحسب القدرات والموارد المتاحة لكل امرأة.

يمكن للمرأة السعودية أن تحقق نجاحًا كبيرًا في إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة إذا تم توفير الدعم المناسب لها، وخاصة في مجال التمويل والتدريب والدعم الفني. ويمكن أن يساعد هذا الدعم على تقليل التحديات التي تواجه المرأة في هذا المجال، وتمكينها من تحقيق نجاح مستدام في إدارة مشاريعها.

علاوة على ذلك، يمكن لتمكين المرأة في إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة أن يسهم في تعزيز المساواة بين الجنسين، حيث يمكن للنساء والرجال أن يشاركوا في هذا المجال بنفس الفرص والشروط. ومن خلال زيادة عدد المشاريع التي تديرها النساء، يمكن أن يتغير تصور المجتمع السعودي تدريجياً حول دور المرأة في الاقتصاد والتنمية، وتزيد فرص تحقيق المساواة الجنسية في المجتمع.

تمكين المرأة في إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة يمثل خطوة هامة نحو تحقيق رؤية المملكة 2030 والتنمية المستدامة في المملكة. ويجب على الحكومة والمجتمع العمل بجدية على تذليل التحديات التي تواجه المرأة في هذا المجال، وتوفير الدعم اللازم لتمكين المرأة من الاستفادة من هذه الفرص ومساهمة فعالة في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة.

1.1. مشكلة البحث:

تعتبر المرأة السعودية من أهم المجموعات الاجتماعية التي يمكن أن تساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، تحتاج المرأة السعودية إلى تمكين اقتصادي يمكّنها من المشاركة بفعالية في سوق العمل وإدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة. وفي الوقت نفسه تهدف رؤية المملكة 2030 إلى تمكين المرأة في جميع المجالات، بما في ذلك مجال ريادة الأعمال. وتهدف رؤية المملكة إلى زيادة عدد المشاريع المتوسطة والصغيرة التي تملكها النساء إلى 3 ملايين مشروع بحلول عام 2030. وتهدف المملكة أيضًا إلى خلق أكثر من 3 ملايين فرصة عمل للنساء من خلال هذه المشاريع. ويهدف هذا البحث إلى دراسة أثر التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية في إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة في ضوء رؤية المملكة 2030. وسيتم تحديد التحديات التي تواجه المرأة السعودية في مجال ريادة الأعمال، وسيتم تقديم التوصيات التي يمكن أن تسهم في تذليل هذه التحديات وتحقيق رؤية المملكة 2030.

ومع ذلك، فإن المرأة السعودية تواجه العديد من التحديات في هذا المجال، بما في ذلك عدم توفر التمويل الكافي، وعدم المساواة في الفرص والحوافز، والتمييز الاجتماعي والثقافي، وعدم وجود الدعم الحكومي الكافي، وعدم وجود الوعي بأهمية ريادة الأعمال بين النساء.

ومن خلال تحليل النتائج، يمكن أن يساعد هذا البحث على تحديد السياسات والإجراءات اللازمة لتمكين المرأة السعودية في إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة برؤية المملكة 2030.

ولذلك، يأتي هذا البحث لدراسة أثر التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية في إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة، وذلك في ضوء رؤية المملكة 2030. ويهدف البحث إلى تحديد التحديات التي تواجه المرأة السعودية في هذا المجال، ودراسة أثر تمكينها الاقتصادي في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة برؤية المملكة 2030. وعليه يكون التساؤل الرئيسي لهذا البحث هو: **أثر التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية في إدارة المشاريع بالقطاعين الحكومي والخاص في ضوء رؤية 2030؟**

2.1. أسئلة الدراسة:

- ما مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة في رؤية المملكة 2030؟
- ما هي المعوقات التي تعوق المرأة في بيئة العمل؟
- ما مستوى إدارة المرأة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة؟
- ما أثر التمكين الاقتصادي للمرأة في رؤية المملكة 2030 على إدارة المرأة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة؟

3.1. أهمية البحث:

1.3.1. الأهمية العلمية:

- تعتبر هذه الدراسة مساهمة مهمة في مجال دراسة دور المرأة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تحديد التحديات التي تواجه المرأة السعودية في إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة، وكيفية تمكينها في هذا المجال.
- تساعد هذه الدراسة على تعزيز فهمنا للمزيد من العوامل التي تؤثر على تطور مشاريع المرأة السعودية، وكيف يمكن تحسين الدعم والتمكين لهن.
- تساعد هذه الدراسة في تحديد السياسات والإجراءات اللازمة لتمكين المرأة السعودية في إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة برؤية المملكة 2030.

2.3.1. الأهمية العملية:

- تساعد هذه الدراسة على تحديد التحديات التي تواجه المرأة السعودية في إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة، وبالتالي تحديد الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها لتذليل هذه العقبات.
- تساهم هذه الدراسة في تحسين الوعي بأهمية دور المرأة في ريادة الأعمال وإدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة، وتشجيع المزيد من النساء على الانخراط في هذا المجال.
- تساعد هذه الدراسة في تحديد السياسات والإجراءات اللازمة لتمكين المرأة السعودية في إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة، وبالتالي تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة برؤية المملكة 2030، مما يساهم في تعزيز التنمية المستدامة للمملكة العربية السعودية.

4.1. أهداف البحث:

- التعرف على واقع تمكين المرأة السعودية في إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة بالمملكة العربية السعودية.
- التعرف على تحديات تمكين المرأة السعودية في إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة بالمملكة العربية السعودية.
- التعرف على الأثر الاقتصادي والاجتماعي لتمكين المرأة السعودية في إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة بالمملكة العربية السعودية.
- التعرف على مساهمة التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية في إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة.
- التعرف على الآليات والأدوات المناسبة التي يمكن استخدامها لتمكين المرأة السعودية في إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة.

5.1. فرضيات البحث:

- يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للتمكين الاقتصادي للمرأة في رؤية المملكة 2030 على إدارة المرأة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عند مستوى دلالة 0.05
- يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لأبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة (الوعي الاقتصادي، المهارات الاقتصادية، الإمكانات الاقتصادية) في رؤية المملكة 2030 على إدارة المرأة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عند مستوى دلالة 0.05

6.1. منهج البحث:

المنهج الوصفي الاستقصائي باعتباره منهجًا وصفيًا كميًا، يمكن أن يكون منهجًا مناسبًا لهذا البحث فيما يتعلق بتوصيف الواقع الحالي لتمكين المرأة السعودية في إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة، وتحديد التحديات والعوامل التي تؤثر على هذا التمكين. يتضمن منهج البحث الوصفي الاستقصائي جمع البيانات المتعلقة بتمكين المرأة السعودية في إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة، وتحليلها بشكل نوعي وكمي. وسيتم جمع البيانات من عينة من المرأة السعودية المشاركات في إدارة مشاريع متوسطة وصغيرة في المملكة العربية السعودية. وسيتم استخدام أدوات البحث المختلفة مثل الاستبيانات والمقابلات الشخصية والملاحظات الميدانية لجمع البيانات النوعية. كما سيتم استخدام الإحصاءات والتحليل الوصفي لتحليل البيانات الكمية. وستتم معالجة البيانات بواسطة برامج حوسبة مختلفة مثل برنامج SPSS وExcel. وسيتم تفسير النتائج بشكل كامل ودقيق لتحديد واقع تمكين المرأة السعودية في إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة، وتحديد التحديات التي تعترض هذا التمكين، وتحديد الأثر الاقتصادي والاجتماعي لتمكين المرأة السعودية في إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة، وتحديد الآليات والأدوات المناسبة لتمكين المرأة السعودية في هذا المجال.

7.1. حدود البحث:

تقتصر حدود هذا البحث على النساء العاملات في المشاريع المتوسطة والصغيرة في منطقة مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية. كما يقتصر هذا البحث على الحدود الزمنية لعام 2023 ويتناول التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية في إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة، وذلك في ضوء رؤية المملكة 2030. ولا يتمحور هذا البحث حول التمكين الاجتماعي للمرأة السعودية أو حول التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية في المجالات الأخرى غير إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة. كما أن هذا البحث لا يتناول تحليل السياسات الحكومية المتعلقة بتمكين المرأة السعودية في إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة، ولكن يهدف إلى تحليل الوضع الحالي وتحديد التحديات والآليات والأدوات المناسبة لتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية في هذا المجال.

8.1. نموذج البحث:

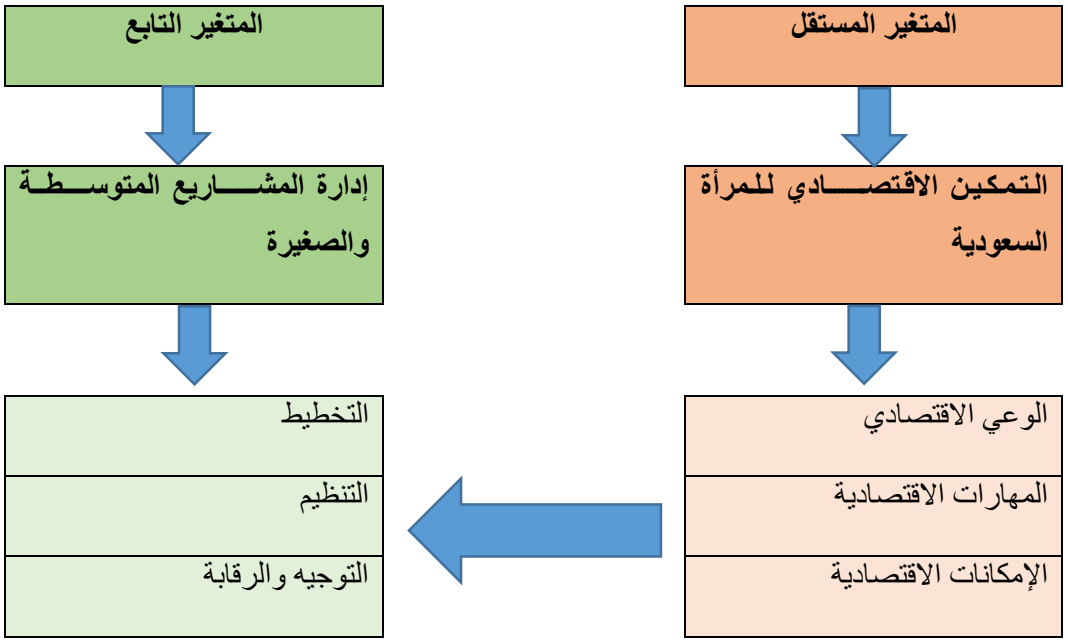

2. الدراسات السابقة والإطار النظري

1.2. الدراسات السابقة

- **دراسة الشمري والراشد بعنوان: التحديات التي تواجه المرأة السعودية في مجال ريادة الأعمال**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد التحديات التي تواجه المرأة السعودية في مجال ريادة الأعمال. تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة. تم جمع البيانات من خلال مقابلة مفتوحة مع عينة من النساء السعوديات صاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة. بلغ عدد المشاركات في الدراسة 20 امرأة سعودية صاحبة مشروع صغير أو متوسط. خلصت الدراسة إلى أن هناك عددًا من التحديات التي تواجه المرأة السعودية في مجال ريادة الأعمال، مثل: عدم توفر التمويل الكافي، وعدم المساواة في الفرص والحوافز، والتمييز الاجتماعي والثقافي، وعدم وجود الدعم الحكومي الكافي، وعدم وجود الوعي بأهمية ريادة الأعمال بين النساء. وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات من أهمها بضرورة اتخاذ عدد من الخطوات لتذليل هذه التحديات، مثل: توفير التمويل اللازم للمشاريع التي تملكها النساء، وتعزيز المساواة في الفرص والحوافز بين النساء والرجال، والقضاء على التمييز الاجتماعي والثقافي ضد المرأة، وزيادة الدعم الحكومي للمشاريع التي تملكها النساء، ورفع مستوى الوعي بأهمية ريادة الأعمال بين النساء.

- **دراسة الغامدي، والعنزي بعنوان أثر تمكين المرأة السعودية في مجال ريادة الأعمال على الاقتصاد الوطني**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر تمكين المرأة السعودية في مجال ريادة الأعمال على الاقتصاد الوطني. تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة. تم جمع البيانات من خلال دراسة تحليلية للبيانات الاقتصادية. تم استخدام البيانات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية من عام 1990 إلى عام 2020. خلصت الدراسة إلى أن تمكين المرأة السعودية في مجال ريادة الأعمال كان

له أثر إيجابي على الاقتصاد الوطني. حيث أدى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص عمل جديدة، وتحسين مستوى المعيشة. أوصت الدراسة بضرورة استمرار تمكين المرأة السعودية في مجال ريادة الأعمال، وذلك من أجل تحقيق المزيد من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية.

- **دراسة المبارك والعبد الكريم بعنوان: رؤية المملكة 2030 ودور المرأة السعودية في ريادة الأعمال**

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور رؤية المملكة 2030 في تمكين المرأة السعودية في مجال ريادة الأعمال. تم استخدام المنهج الوصفي في هذه الدراسة. تم جمع البيانات من خلال دراسة تحليلية لوثائق رؤية المملكة 2030. تم الاعتماد في جمع البيانات على استخدام وثائق رؤية المملكة 2030. خلصت الدراسة إلى أن رؤية المملكة 2030 تسعى إلى تمكين المرأة السعودية في جميع المجالات، بما في ذلك مجال ريادة الأعمال. حيث تستهدف رؤية المملكة زيادة عدد المشاريع المتوسطة والصغيرة التي تملكها النساء إلى 3 ملايين مشروع بحلول عام 2030. وتهدف رؤية المملكة أيضًا إلى خلق أكثر من 3 ملايين فرصة عمل للنساء من خلال هذه المشاريع. أوصت الدراسة بضرورة تنفيذ رؤية المملكة 2030، وذلك من أجل تمكين المرأة السعودية في مجال ريادة الأعمال وتحقيق المزيد من الفوائد الاقتصادية والاجتماعية.

- **دراسة أحمد بعنوان العلاقة بين التمكين الاقتصادي للمرأة والنمو الاقتصادي في مصر.**

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة السببية بين التمكين الاقتصادي للمرأة والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990-2020)، إذ تقوم الدراسة على فرضية وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التمكين الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وتم اختبار مدى صحة الفرضية بالاعتماد على المنهج الاستقرائي في جمع بيانات الدراسة وإجراء اختبار مدى صحة فرضية الدراسة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ VECM. وتوصلت الدراسة إلى أن علاقة السببية في الأجل الطويل والقصير وحيدة الاتجاه من التمكين الاقتصادي للمرأة إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي أن التمكين الاقتصادي للمرأة يسبب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأجلين القصير والطويل.

- **دراسة متاؤوس، ايرين إبراهيم بعنوان التمكين الاقتصادي للمرأة في ضوء أهداف التنمية المستدامة**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف والكشف على واقع تمكين المرأة اقتصاديا داخل محافظة السويس في ضوء أهداف التنمية المستدامة ومدى تحقيق الاستقلال المادي لها من خلال رؤى وتوجهات النساء المثقفات العاملات داخل القطاعات المختلفة سوء القطاع الحكومي أو القطاع الخاص أو قطاع الأعمال وأيضا النساء غير العاملات، واعتمد البحث على استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي لوصف واقع تمكين المرأة اقتصاديا داخل محافظة السويس، وتم استخدام استمارة الاستبانة كأداة أساسية لجمع البيانات من 400 سيدة من النساء المثقفات العاملات وغير العاملات بمحافظة السويس لدراسة توجهاتهن ورؤيتهن لواقع تمكين المرأة اقتصاديا. وكشفت نتائج البحث أن المرأة السويسية أصبحت الآن ممكنه اقتصاديا بشكل مقبول اجتماعيا؛ فأصبحت قادرة على العمل بشكل مستقل عن الرجل سواء في القطاعات الحكومية أو الخاصة أو قطاع الأعمال وإقامه مشروعات خاصة بها وهذا دفعها إلى تنمية مهاراتها وقدراتها وثقتها بنفسها مما مكنها للاندماج داخل المجتمع، فهي تعد من أثمن الطاقات البشرية التي لابد للمجتمع أن يسعى للاستفادة منها في عمليات التنمية، كما أوضحت النتائج أن تمكن المرأة اقتصاديا وقدرتها في الحصول على دخل مستقل مكنها من أن تكون صاحبة قرارات مستقلة وحكيمة وجعل لها حق الملكية مثلها مثل الرجل وصبحت قادرة إلى حد ما أن تفي احتياجاتها واحتياجات عائلتها الأساسية.

- **دراسة (البقمي، والحكمي، 2022) بعنوان: "تحديات تعزيز تمكين المرأة السعودية العاملة في القطاع الخاص وآليات التعامل معها من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين: دراسة ميدانية"**

هدف هذا البحث إلى الوصول إلى التحديات الاجتماعية التي تحد من تمكين المرأة السعودية العاملة في القطاع الخاص، وكذلك الوصول إلى التحديات الذاتية التي تحد من تمكين المرأة العاملة في القطاع الخاص، ووضع تصور مقترح من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية للتعامل مع تحديات تعزيز تمكين المرأة السعودية. هذا البحث من الدراسات الوصفية التي تعتمد على المنهج النوعي بأسلوب دراسة الحالة مع العينة في البحث متمثلة ب الخبراء الذين هم الأخصائيين الاجتماعيين وتم اختيارهم بالطريقة العمدية أو ما يسمى بالعينة المستهدفة.

وخلص البحث إلى أن تمكين المرأة السعودية في الحياة المجتمعية من القضايا التي زاد الاهتمام بها أكثر مؤخراً، وذلك لما تمثله مشاركة المرأة المجتمعية من أهمية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المحلية، هذه المشاركة تواجهها عقبات وتحديات من المهم رصدها والتعرف عليها وتحديد آلية التعامل معها من وجهة نظر المتخصصين من الممارسين المهنيين في مجال الخدمة الاجتماعية بهدف الوصول إلى تمكين المرأة مجتمعيا في بيئة العمل وتوسيع مشاركتها في سوق العمل.

- **دراسة (الزير، 2022)، بعنوان: "دور المؤسسات الأهلية في تمكين المرأة السعودية وفق رؤية المملكة العربية السعودية "2030": دراسة ميدانية على المؤسسات الأهلية بمدينة الرياض"**

هدفت هذه الدراسة تحديد دور المؤسسات الأهلية لتمكين المرأة السعودية وفق رؤية المملكة (2030) من خلال ما تقدمه هذه المؤسسات الأهلية لتمكين المرأة السعودية في مجالات التمكين الذاتي والاقتصادي والتعليمي؛ ونظراً لكون هذه الدراسة تنتمي إلى نمط الدراسات الوصفية، استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي الشامل لجميع الموظفات في المؤسسات الأهلية في مدينة الرياض لعام 2020م، وقد طبقت الدراسة على عينة بلغت (100) موظفة باستخدام الاستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة. توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: أثبتت الدراسة تقديم الدعم البارز من خلال ما تقدمه المؤسسات الأهلية للمرأة السعودية في مجال التمكين الذاتي بما يعينها على تطوير الذات مهارياً وعلمياً وتكنولوجياً، كما توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الأهلية تساهم بشكل ملحوظ في دعم تمكين المرأة وفق متطلبات رؤية المملكة (2030)؛ وذلك بتأهيلها اقتصادياً وتعليمياً من خلال العديد من البرامج المتنوعة لمنحها فرصة المساهمة لتحقيق أهداف التنمية السعودية المستدامة.

2.2. الإطار النظري:

أ- التمكين:

يـعَدُّ هذا المفهوم على قدر كبر من الأهمية كونه عنصرًا حيويًّا لا يمكن تجاهله في عملية التنمية، ويعرف لغويًّا بأنه: "علوّ المكانة، ويمكن من الشيء أي قدر عليه" (المعجم الوسيط،917 :1983)، ومكنته من الشيء تمكينا أي جعلت له سلطانًا وقدرة (الفيومي، 1997، 298).

وذلك لقوله تعالى: (ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثن، ونمكن لهم في الأرض...) (سورة القصص، الآية: 5-6)، ويعني أيضًا في اللغة: "التقوية أو التعزيز"، كما ورد في قوله تعالى: (وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم آمناً) (سورة النور، الآية: 55).

ويعرف التمكن بأنه: عملية يتم بواسطتها تمكن الأشخاص ومساعدتهم لتطوير أنفسهم وتزويدهم بمهارات تدريبية ليؤثروا بتدخلهم الشخصي في تمثيل أدوار ذات قيمة اجتماعية (Hardina, 2007; 32).

كما يُعرف بأنه: مرحلة من مراحل تحسن القدرة على صنع القرار من خلال التعاون والتشاركية والتدريب والتعليم والعمل بروح الفريق (زايد، 2015: 233).

وُيُشار إلى التمكن بأنه: العناية بالأفراد جماعات أو مجتمعات ليصبحوا قادرين على تحسن ظروفهم من خلال تحقيق الأهداف الخاصة بهم ليصبحوا بتلك الوسيلة قادرين على العمل في اتجاه مساعدة أنفسهم والآخرين وليكونوا أكثر حكمة في تحديد نوعية حياتهم (Adams, 2005; 8).

ويقصد به إجرائيًا في هذه الدراسة تمكن الأفراد أو الجماعات والمجتمعات ومساعدتهم على التحكم في ظروفهم وتطويرهم من خلال الحصول على المعلومات وتنمية المهارات والاعتماد على الذات والقدرة على اتخاذ القرارات ليصبحوا قادرين على تحسن ظروفهم من خلال تحقيق الأهداف الخاصة بهم.

ب- تمكين المرأة:

أكد تقرير التنمية البشرية لعام (1995) على أهمية تمكن الناس لاسيما المرأة ويعتقد بأنه الطريق الأكيد للربط بين النمو والتنمية فيما لو استطاع الناس أن يمارسوا خياراتهم في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية حيث يصبح من المحتمل إلى حد كبر أن يكون النمو قويًّا وديمقراطيًّا وقائمًا على المشاركة وقابلًا للدوام (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 1995: 123).

وتمكن المرأة هو عملية بناء قدرة المرأة على أن تكون معتمدة على ذاتها، وأن تنمي شعورها بالقوة الداخلية والاستقلال الذاتي، والقدرة على اتخاذ القرارات والإدارة والقيادة، وتغير السلوك والاتجاهات، والخروج من دائرة التهميش الاجتماعي (حلمي، 2003: 159).

كذلك يعرف بأنه: اتجاه يعمل على دعم نفوذ المرأة وحصولها على حقوقها، وتنظيم قدراتها على فهم وضعها، وتغير إدراكها لنفسها على نحو يجعلها قادرة على الاختيار لنفسها، وأن يكون لها صوت مسموع للدفاع عن مصالحها، وقدرة على المشاركة في اتخاذ القرار وإحداث التغير (عبادة، 2011: 59).

وهو: مجموعة من العمليات المخططة والمقصودة إلى تستهدف تنمية القدرات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية لمجموعة من النساء بحيث يصبحْنَ أكثر قدرة على إشباع احتياجاتهن وحل مشكلات مجتمعهن (آل عوض، 2014: 29).

ويعرف أيضًا بأنه: عملية تصبح النساء بموجبها قادرات على تنظيم أنفسهن لزيادة الاعتماد على الذات، وتأكيد حقهنَّ في اتخاذ خيارات مستقلة والسيطرة على الموارد إلى تساعد في القضاء على التبعية (Varghese, 2011; 37).

ويقصد بتمكن المرأة إجرائيا في هذه الدراسة بأنه: عملية مقصودة تستهدف تحقيق المساواة من خلال مشاركة المرأة السعودية وتنمية قدراتها ورفع مستوى وعيها وثقتها بنفسها وتحقيق ذاتها من خلال تدريبها وثقلها بالمهارات والمعرفة حتى تصبح قادرة على الاختيار واتخاذ القرار والسيطرة على الموارد المتاحة والمشاركة الفاعلة في التنمية.

ج- التمكين الاقتصادي للمرأة:

التمكين الاقتصادي هو عملية تغيير هياكل القوة الاقتصادية التي يعيش فيها الأفراد بما يتضمنه ذلك من ضرورة توافر ثقة الفرد بنفسه وبقدراته وإمكاناته ومن ثم استعداده النفسي للاختيار بين البدائل المختلفة (سلامي، وبنة، 2013: 25).

وتمكن المرأة اقتصاديًّا امتداد له، وناتج عنه، وقد عرف البنك الدولي التمكن الاقتصادي للمرأة بأنه: جعل الأسواق تعمل لأجل المرأة (على مستوى السياسة)، وتمكن المرأة للمنافسة في الأسواق (على مستوى القدرة) (البنك الدولي،2102: 4).

ويعرف بأنه: العملية التي تستطيع المرأة من خلالها الانتقال من موقع قوة اقتصادي أدنى في المجتمع إلى موقع أعلى، وذلك من خلال سيطرتها وتحكمها بالموارد الاقتصادية والمالية الأساسية، وهي الأجور ورأس المال وغرها، وهو ما يمنحها في الدرجة الأولى استقلالية مادية مباشرة، ويربط هذا التعريف تمكن المرأة بمدى إمكانياتها في الحصول على الثروات الاقتصادية المادية والعينية، ومدى قدرتها على التحكم في تلك الثروات لأطول فترة زمنية ممكنة (أسد، 2008: 6).

وهو: عملية وصول المرأة للموارد الاقتصادية والتحكم بها على مبدأ المساواة وضمان استخدامه لزيادة السيطرة والتحكم في تنظيم حياتها وحياة أفراد آخرين لتحقيق التنمية (Samman, & Emma, 2016)

ويتمثل التمكن الاقتصادي في إحساس المرأة بقيمتها وحقها بتحديد خياراتها بعد أن تمنح لها الخيارات وحقها في الوصول إلى الفرص والموارد وحقها في الوصول إلى ضبط سر حياتها داخل المنزل وخارجه وقدرتها على التأثير في الثغرات الاجتماعية لخلق وضع اجتماعي واقتصادي أكثر إنصافا على المستوى الوطني والعالمي (أيوب،2010: 88).

وُيُقصد بالتمكن الاقتصادي للمرأة إجرائيًا في هذه الدراسة بأنه: عملية مقصودة ومخططة يرتكز على مبادئ مهمة وآليات، ومستويات، ويقاس بمؤشرات محددة، يهدف إلى زيادة القدرة الاقتصادية الحقيقية للمرأة السعودية من خلال بناء قدراتها ورفع مستوى وعيها وثقتها بنفسها، وتحسن وضعها وتوسيع فرص خياراتها ومشاركتها في الأنشطة الاقتصادية من خلال الحصول والسيطرة على الموارد الاقتصادية والقضاء على التمييز وعدم المساواة، وإزالة كافة المعوقات التي تواجهها حتى تُمكّن اقتصاديًّا ويكون لها مساهمة فاعلة وواضحة في التنمية.

أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة:

تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة هو أمر يتطلب جهودًا مشتركة من مختلف الأطراف المعنية. يشمل ذلك الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات المالية والمنظمات الدولية والمجتمع المحلي والمجتمع الدولي. إليك نظرة عامة على دور كل منها في هذا الجهد:

في البداية، تلعب الحكومات دورًا حاسمًا في إطلاق عملية التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال وضع السياسات والقوانين التي تعزز من مشاركتهن في سوق العمل. تُسهم هذه السياسات في توفير فرص عمل متساوية وتشجيع الاستثمار في مشاريع النساء وضمان عدم وجود تمييز جنسي.

بالإضافة إلى ذلك، يأتي القطاع الخاص كمكمل لجهود الحكومة من خلال توفير فرص العمل المتساوية وتكافؤ الفرص للنساء. يمكن للشركات والمؤسسات الخاصة أن تلعب دورًا كبيرًا في دعم التمكين الاقتصادي من خلال توفير بيئة عمل تشجع على التنوع وتقديم فرص ترقية وتطوير مهارات للنساء.

من ناحية أخرى، تسهم المؤسسات المالية في تحقيق التمكين الاقتصادي من خلال توفير التمويل والدعم المالي للمشاريع النسائية. تلعب هذه المؤسسات دورًا حيويًا في توفير القروض والائتمان والمساعدة المالية اللازمة لتأسيس وإدارة مشاريع صغيرة ومتوسطة.

على الصعيدين الإقليمي والدولي، تأتي المنظمات الدولية وغير الحكومية لتقديم الدعم الفني والتوجيه والخبرات في مجال تمكين المرأة. هذه المنظمات تعزز من تبادل المعرفة والتجارب بين الدول لتطوير استراتيجيات فعّالة لتمكين النساء اقتصادياً.

من ناحية أخرى، يأتي المجتمع المحلي والمنظمات المجتمعية لتقديم الدعم على المستوى المحلي. من خلال توفير دورات تدريبية وورش عمل وفرص للشبكات والتواصل، يمكن لهذه المنظمات أن تلعب دورًا فعّالًا في تمكين النساء وتزويدهن بالمهارات الضرورية لدخول سوق العمل.

بشكل مترابط، يساهم التعليم والبحث العلمي في تمكين المرأة عبر توفير فرص تعليمية وتدريبية تؤهلهن للمشاركة في مجالات الأعمال والاقتصاد.

لذا، يمكن القول أن تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة يتطلب تنسيق جهود هذه الأطراف المختلفة لضمان توفير البيئة والفرص الملائمة لدور المرأة الفعّال في الاقتصاد. ومن استعراض الأدبيات، تتضح الأهمية البالغة لتمكين المرأة خاصة من الناحية الاقتصادية، وذلك من خلال ما يلي: (SIDA, 2009)

- إن المشاركة الاقتصادية للمرأة ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، لأن مشاركة المرأة الاقتصادية تدفع عجلة النمو الاقتصادي، بدلاً من كونها تسعى لمجرد البقاء وتشكل عالة على المجتمع، كما أن مشاريع المرأة تساهم وبشكل إيجابي وفعال في تعزيز الاقتصاديات الوطنية.
- إن دخول المرأة مجال النشاط الاقتصادي ومساهمتها في عملية الإنتاج يسهم في تحررها الاقتصادي، وهذا بدوره ينمي عندها الثقة بالنفس والشعور بكيانها. فالمرأة المنخرطة في النشاط الاقتصادي أكثر قدرة على المشاركة في اتخاذ القرار.
- إن التمكين الاقتصادي للمرأة يدفع البلدان للتغيير وتعديل قوانينها وسياستها وآليات العمل وإجراءاته وخلق بيئة تعمل على دعم قدرات وإمكانيات النساء، كما تغير من المفاهيم والقيم السائدة في سبيل تحقيق أعلى درجات لتمكين المرأة ودحض جميع أشكال التمييز النوعي ضدها.

أهداف التمكين الاقتصادي للمرأة:

تتمثل أهداف التمكين الاقتصادي للمرأة في (Un Woman, 2012):

- على الرغم من ارتفاع نسبة النساء الحاصلات على تعليم عالٍ مقارنة بالعقود السابقة، لم يترافق ذلك بارتفاع في نسبة المشاركة في سوق العمل نتيجة للقيود الاجتماعية والتمكين الاقتصادي للمرأة يهدف إلى تعزيز تأثير المرأة في وضع السياسات المختلفة وقدرتها على التأثير في القرارات الاقتصادية.
- الإصلاح الاقتصادي والخصخصة التي طبقت وتطبق في العديد من الدول العربية تركت وستترك أثرها في المستوى التعليمي للمرأة وإمكانية حصولها على فرص عمل نتيجة لوضعها الهش في سوق العمل، ولا فالتمكين الاقتصادي يعمل على رفع الإمكانيات والقدرات القيادية لدى المرأة مما يجعلها ذات تأثير قوي وفعال في القرارات الاقتصادية.

- المساواة الكاملة بين الجنسين والقضاء على التمييز بين الجنسين .
- إدماج المرأة في التنمية ومشاركتها الكاملة فيها .

الجهود الدولية المبذولة لتمكين المرأة:

لقد بدأ دعم الأمم المتحدة لحقوق المرأة مع الإطار الدولي المعلن في ميثاق الأمم المتحدة. ومن بين مقاصد الأمم المتحدة المعلنة في المادة 1 من ميثاق الأمم المتحدة " لتحقيق التعاون الدولي ...على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء" (الأمم المتحدة، 1945: 2).

كما ركز عمل الأمم المتحدة لصالح المرأة أساساً على تدوين الحقوق القانونية والمدنية للمرأة، وجمع البيانات عن وضع المرأة في جميع أنحاء العالم. ومع مرور الوقت، أصبح من الواضح بصورة متزايدة أن القوانين، بحد ذاتها، لا تكفي لضمان المساواة في الحقوق للمرأة (الأمم المتحدة، 2000). وقد دخل الكفاح من أجل المساواة مرحلة ثانية بعقد أربع مؤتمرات عالمية من جانب الأمم المتحدة لوضع استراتيجيات وخطط عمل للنهوض بالمرأة. وقد مرت الجهود المبذولة من خلال عدة مراحل وتحولات، فيما يتعلق بالمرأة على وجه الحصر تقريبا من حيث احتياجاتها الإنمائية، والاعتراف بمساهماتها الأساسية في العملية الإنمائية برمتها، والسعي إلى تمكينها وتعزيز حقها في المشاركة الكاملة على جميع المستويات من النشاط البشري (البنك الدولي، 2006).

ورغم انعقاد المؤتمرات والخطوات الكبيرة التي تم اتخاذها لا تزال الفوارق الصارخة بين الجنسين موجودة في المجالات الاقتصادية والسياسية. ورغم ما تحقق من تقدم على مدى العقود الماضية، إلا أن المرأة لا تزال تكسب أقل من الرجال في سوق العمل على مستوى العالم بنسبة 24%. وفي عام 2015، لم يكن هناك سوى 22% من جميع البرلمانيين الوطنيين من الإناث، وهو ارتفاع بطيء من 11.3% في عام 1995. وفي سبيل تعزيز المساواة بين الجنسين تم وضع لجنة وضع المرأة The Commission on the Status of Women، وتقوم لجنة وضع المرأة بدور أساسي في تعزيز حقوق المرأة، وتوثيق واقع حياة النساء في جميع أنحاء العالم، وتشكيل المعايير العالمية في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويحتفل باليوم الدولي للمرأة في 8 مارس، حيث تحتفل العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم بهذا اليوم، للاعتراف بإنجازات النساء دون اعتبار للانقسامات الوطنية، اللغوية، الثقافية، الاقتصادية، أو سياسية.

ومما سبق يتضح لنا أنه رغم العديد من الإنجازات التي حققت، لا تزال هناك العديد من الثغرات الخطيرة. ويمثل عام 2015 عاماً محورياً لتقييم التحديات المقبلة وإيجاد السبل لتفعيل التغيير في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتشجيع جميع الطوائف للقيام بدورها. وقال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في رسالته بمناسبة اليوم الدولي للمرأة "دعونا ألا ننسى أبداً وكما أعلن إعلان بيجين بإيجاز، بأن "حقوق المرأة هي حقوق الإنسان". أعتقد أنه في ظل 20 عاماً من الخبرة بأجندة بيجين، والعمل الفني من الآن فصاعداً، فإننا يمكن أن نصل إلى هدف المساواة بين الجنسين ضمن الإطار الزمني لجدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015. علينا أن نتطلع إلى المزيد من التقدم الكبير في عام 2020، وإلى المساواة بين الجنسين بحلول عام "2030. (الأمم المتحدة، 2015).

تمكين المرأة في المملكة العربية السعودية:

في منطقة الخليج شاعت فيما قبل الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين مقولات تقلِل من أهمية المرأة، وتحط من مكانتها الإنسانية، انطلقت من صورة نمطية خاطئة عن المرأة، خاضعة للعادات والتقاليد في هذه المجتمعات، لنجد أنفسنا في مرحلة التسعينيات أمام تغير قوي يتمثل في دخول المرأة لسوق العمل في بعض الأقطار الخليجية الأخرى، والذي فرضته ظروف تعليم المرأة والحاجة النسبية لها. الأمر الذي دفع لدخول متزايد للمرأة في سوق العمل، ولكن في قطاعات محددة كالتعليم والصحة، وبعيداً عن أعمال الرجال. واليوم تحتل قضية تمكين المرأة الخليجية -إقليميا ودوليا- مساحات كبيرة من البرامج البحثية والفكرية، من منظور العدالة وتكافؤ الفرص وحقوق المواطنة؛ مما أسهم في ارتفاع مؤشرات التعليم، ولكن مع تراجع في مؤشرات أخرى في قطاعات الترقي المهني والإدارات العليا (اليحيائية، 2017).

وفي المملكة العربية السعودية توالت الخطط التنموية، محققة تقدما ملحوظا في تنمية الموارد البشرية في قطاع التعليم والتدريب، غير أن متطلبات التنمية فاقت المعروض من العمالة الوطنية المناسبة، الأمر الذي جعل تركيز الخطة التاسعة للتنمية (2010-2015) يتمحور في تنمية الموارد البشرية السعودية. ولما كانت المرأة تشكل نصف المجتمع السعودي (49% من إجمالي السعوديين)، فقد ورد صراحة في أهداف الخطة ضرورة تطوير إسهام المرأة في النشاط الاقتصادي وتأمين الخدمات المساندة لتمكينها من المشاركة الفاعلة. هذا فضلا عن ضرورة بناء أسرة متماسكة تتكاثف فيها جهود الرجل والمرأة في النهوض بأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وعلى الرغم من المؤشرات المرتفعة لمشاركة المرأة السعودية قطاع التعليم، فإن تقرير الفجوة النوعية بين الجنسين، يؤكد تدني مؤشرات تمكين المرأة، وتأتي السعودية وفق هذا المؤشر في المرتبة 134 بسبب تراجع المشاركة الاقتصادية والفرص ومؤشرات الصحة والحياة، والجدير بالذكر أن السعودية تعد ثاني أفضل أداء عربي في مخرجات التعليم في المنطقة، لكنها مع ذلك تحقق تراجعاً على مستوى معدل المنطقة في باقي القطاعات المشمولة (الأمم المتحدة، 2015).

ومن الخطوات التي قامت بها المملكة في سبيل تمكين المرأة تعيين ثلاثين سيدة أعضاء في مجلس الشورى أي ما يعادل 20% من أعضاء المجلس، وفي عام 2017"نص الأمر الملكي إنه على الجهات المعنية "ضرورة مراجعة الإجراءات المعمول بها لديها ولدى الأجهزة المرتبطة بها ذات الصلة، بالتعامل مع الطلبات والخدمات المقدمة للمرأة، وحصر جميع الاشتراطات التي تتضمن طلب الحصول على موافقة ولي أمر المرأة لإتمام أي إجراء أو الحصول على أي خدمة مع إيضاح أساسها النظامي والرفع عنها في مدة لا تتجاوز 3 أشهر من تاريخ صدور الأمر"

(جريدة الرياض، 2017. http://www.alriyadh.com/1591265): كما نصت رؤية 2030 للمملكة العربية السعودية صراحة على أن من ضمن أهدافها تمكين المرأة السعودية وزيادة نسبة إسهامها في سوق العمل إلى 30% بحلول 2030.

والمتتبع للإنفاق على التعليم العام والجامعي يجد أن هناك مليارات يتم دفعها من أجل التعليم بشكل عام في المملكة. إلا أن مردود هذا الإنفاق يستفاد به إلى حد ما بالنسبة للذكور حيث يتم توظيف قدراتهم وإمكاناتهم في الاقتصاد السعودي، إلا أنه ما زالت الفجوة متسعة بين مخرجات تعليم الفتيات والنمو الاقتصادي، في الوقت الذي وصلت معدلات تعليم الفتيات إلى قيم مساوية لتعليم البنين نجد أن هذه المعدلات لم تنعكس على الاقتصاد السعودي من خلال مساهمة فاعلة في سوق العمل.

وقد أطلقت هيئة الأمم المتحدة في السنوات الأخرة مفهوم (التنمية المستدامة) شعاراً لها ولبرامجها وخططها في الدول النامية، وفرضت مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر) وسيلة لتحقيق التنمية في هذه الدول عن طريق التماثل التام بين الرجال والنساء في الموارد والأدوار، وبمتابعة خطط التوظيف في القطاعات المحلية، ومقارنة البيانات الإحصائية بين قوة العمل النسائية والرجالية ومدى استهدافها تحقيق التساوي بين الجنسين في كل قطاع من قطاعات تلك الدول تحقيقًا لمفهوم التنمية المستدامة، وصدر تقرير بعنوان: "التنمية والنوع الاجتماعي "عن (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة،2000) (آل عوض، 17 :2014)، وفي هذا السياق تبنت عدد من المنظمات الإنمائية منها منظمات غير حكومية ومنظمات تابعة للأمم المتحدة مبدأ تمكن المرأة كهدف رئيس في برامجها.

والغاية من تمكن المرأة اقتصاديًا هو المشاركة الفاعلة للمرأة في دوائر صنع القرار عن طريق توسيع نطاق الفرص والخيارات والبدائل المتاحة لها. ثم إن المشاركة الفاعلة تستلزم تنمية المرأة نفسها وتطوير قدراتها وإمكانياتها لتمتلك عناصر القوة التي تمكنها من إحداث التغير في مجتمعها، وتكمن مصادر هذه القوة في المعرفة والثقة بالنفس وقدراتها والعمل ضمن إطار الجماعة وليس العمل الفردي (عكور، 2015: 5).

شهدت المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة قفزات نوعية في مجال تمكين المرأة، حيث اتخذت الحكومة السعودية العديد من الإجراءات لتمكين المرأة في مختلف المجالات، بما في ذلك الاقتصاد.

ولعل من أبرز التطورات التي شهدها مجال تمكين المرأة في السعودية، هو نمو مشاركة المرأة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ففي عام 2013، بلغت نسبة مشاركة المرأة السعودية في المشروعات المتوسطة والصغيرة 12.9%، بينما ارتفعت النسبة إلى 24.6% في عام 2022.

ويرجع هذا النمو إلى مجموعة من العوامل، منها:

- الإصلاحات الاقتصادية والقانونية التي اتخذتها الحكومة السعودية في السنوات الأخيرة، والتي عززت من حقوق المرأة وتمكينها.

فقد ألغت الحكومة السعودية العديد من القيود التي كانت تواجه المرأة في العمل، مثل شرط الحصول على موافقة ولي الأمر، كما منحت المرأة الحق في قيادة السيارة، والسفر بدون محرم. كما اتخذت الحكومة السعودية العديد من الإجراءات لتعزيز المساواة بين الجنسين في العمل، مثل قانون العمل الجديد الذي ينص على المساواة في الأجور بين الجنسين.

- زيادة الوعي بأهمية دور المرأة في الاقتصاد.

فلقد أدرك المجتمع السعودي أهمية دور المرأة في الاقتصاد، ومساهمتها في تعزيز النمو الاقتصادي. كما ظهرت العديد من المبادرات والبرامج التي تدعم مشاركة المرأة في العمل، مثل برنامج "التحول الوطني 2020" الذي يهدف إلى زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل إلى 30% بحلول عام 2030.

- دعم الحكومة السعودية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك المشاريع التي تقودها النساء.

قدمت الحكومة السعودية العديد من البرامج والمبادرات لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك المشاريع التي تقودها النساء. ومن أبرز هذه البرامج برنامج "منشآت" الذي يقدم الدعم المالي والفني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك المشاريع التي تقودها النساء.

ويؤكد هذا النمو على أهمية دور المرأة السعودية في الاقتصاد، ومساهمتها في تحقيق رؤية المملكة 2030. حيث تلعب المرأة السعودية دورًا مهمًا في دعم الاقتصاد السعودي، من خلال مساهمتها في خلق فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي.

ومن المتوقع أن يستمر نمو مشاركة المرأة السعودية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في السنوات القادمة، حيث تسعى الحكومة السعودية إلى تحقيق مستهدفاتها في مجال تمكين المرأة، وتعزيز مساهمتها في الاقتصاد.

فيما يلي جدول يوضح مشاركة المرأة السعودية في المشروعات المتوسطة والصغيرة في المملكة العربية السعودية من 2013 إلى 2022:

السنة	المشروعات المتوسطة	المشروعات الصغيرة
2013	12.9%	19.6%
2014	14.2%	21.1%
2015	15.5%	22.6%
2016	16.8%	24.1%
2017	18.1%	25.6%
2018	19.4%	27.1%
2019	20.7%	28.6%
2020	22.0%	30.1%
2021	23.3%	31.6%
2022	24.6%	33.1%

كما توضح هذه الإحصائية، فقد شهدت مشاركة المرأة السعودية في المشروعات المتوسطة والصغيرة نموًا مطردًا في السنوات العشر الماضية، حيث ارتفعت النسبة من 12.9% في عام 2013 إلى 24.6% في عام 2022.

ويرجع هذا النمو إلى مجموعة من العوامل، منها:

- الإصلاحات الاقتصادية والقانونية التي اتخذتها الحكومة السعودية في السنوات الأخيرة، والتي عززت من حقوق المرأة وتمكينها.
- زيادة الوعي بأهمية دور المرأة في الاقتصاد.
- دعم الحكومة السعودية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك المشاريع التي تقودها النساء.

ويؤكد هذا النمو على أهمية دور المرأة السعودية في الاقتصاد، ومساهمتها في تحقيق رؤية المملكة 2030.

3. منهجية الدراسة

1.3. نوع الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة دراسة وصفية، ومن المتعارف في هذا النوع من الدراسات يستخدم بعد ان تكون أجريت بحوث كشفية عن الظاهرة موضوع الدراسة فالبحوث الوصفية هي التي تهتم بدراسة الظواهر الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية الراهنة دراسة كيفية توضح خصائص الظاهرة للوصول الى مجموعة من النتائج. (سالم، صالح، 2015م، 77)

2.3. منهج الدراسة:

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى الى تحقيقها متمثلة في يساهم في التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية في إدارة المشاريع الحكومية بالقطاع الحكومي في رؤية الضوء عام 2030

تم استخدام منهج المسح الاجتماعي عن طريق عينة وهو محاولة منظمة لتحليل وتفسير وتسجيل الوضع الراهن لنسق اجتماعي ما أو بيئة معينة، ويهتم المسح الاجتماعي بدراسة الواقع الاجتماعي بهدف الحصول على بيانات يمكن تفسيرها وتعميمها من أجل الاستفادة منها في أغراض علمية. (سالم، صالح، 2015م، 113)

3.3. عينة الدراسة:

وقد استخدمت الدراسة العينة عشوائية، والتي تعرف بأنها " مجموعة جزئية من المجتمع الاحصائي لها نفس الفرصة لتختار كعينة من ذلك المجتمع، أي بمعنى أن جميع أفراد المجتمع لهم فرصة في أن يُختاروا، ويرجع ذلك إلى أن المجتمع متجانس إذا اختيرت منه عينة وبأي طريقة تستطيع تمثيله وتظهر فيها جميع خصائصه وسماته" وتتكون عينة الدراسة من (50) شخص من الموظفات في القطاع الحكومي بالمملكة العربية السعودية.

4.3. حدود البحث:

- **الحدود البشرية:** الموظفات بالقطاع الحكومي بالمملكة العربية السعودية
- **الحدود المكانية:** أجريت الدراسة بالمملكة العربية السعودية
- **الحدود الزمنية:** تم إجراء الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام 2023م 1444ه

5.3. أدوات جمع البيانات:

تعرف الأداة بأنها " الوسيلة التي يجمع بها الباحث معلومات تمكنه من إجابة أسئلة البحث واختبار فروضه" (العساف، 2006، ص180) وسيتم الاعتماد في هذه الدراسة على أداة الاستبانة لجمع البيانات ولملاءمتها لمجتمع البحث، وتعرف الاستبانة بأنها " قائمة من الأسئلة المعدة سلفا يوجهها الباحث إلى أفراد العينة (المبحوثين). (الجوهري، 2009، ص 372) ومن زاوية أخرى تم تعريفها بأنها "مجموعة من الأسئلة والاستفسارات المتنوعة، والمرتبطة بعضها بالبعض الآخر بشكل يحقق الهدف، أو الأهداف التي يسعى إليها الباحث في ضوء موضوعه والمشكلة التي اختارها لبحثه" (قنديلجي، 2007، ص178) وتم تعريفها أيضا بأنها " مجموعة من الأسئلة المكتوبة والتي تعد بقصد الحصول على معلومات أو آراء المبحوثين حول ظاهرة أو موقف معين" (عليان، والغنيم، 2004، ص76).

الاستبيان: الاستبيان مجموعة من الأسئلة المتنوعة والتي ترتبط فبعضها البعض بشكل يحقق الهدف الذي يسعى إليه الباحث من خلال المشكلة التي يطرحها بحثه. ويرسل الاستبيان بالبريد أو بأي طريقة أخرى إلى مجموعة من الأفراد أو المؤسسات التي اختارها الباحث لبحثه لكي يتم تعبئتها ثم إعادتها للباحث. ويكون عدد الأسئلة التي يحتوي عليها الاستبيان كافية ووافية لتحقيق هدف البحث بصرف النظر عن عددها. (دعمس، 2008)

بناء على طبيعة البيانات وعلى المنهج المتبع في الدراسة، وجدت الباحثة أن الأداة الأكثر ملاءمة لتحقيق أهداف هذه الدراسة هي "الاستبانة" وسيتم اعداد استبيان بهدف الحصول على مساهمة التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية في إدارة المشاريع الحكومية بالقطاع الحكومي في رؤية الضوء عام 2030 **ولقد تكونت الاستبانة من قسمين:**

القسم الأول: يتناول البيانات الأولية الخاصة بأفراد عينة الدراسة والمتمثلة في:

العمر -الخبرة في ريادة الأعمال -المستوى التعليمي

القسم الثاني: وهو يتكون من (13) فقرة مقسمة على ثلاث محاور:

المحور الأول: ساهمت رؤية 2030 للمملكة العربية السعودية فيما يلي ويتكون هذا المحور من ثلاث أبعاد **(الوعي الاقتصادي - المهارات الاقتصادية - الإمكانات الاقتصادية)**

المحور الثاني: المعوقات التي تعوق المرأة في بيئة الأعمال (تستطيع أن تختار أكثر من معوق)

المحور الثالث: إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة ويتكون هذا المحور من أربعة أبعاد **(التخطيط – التنظيم - التوجيه – الرقابة)**

الصدق والثبات:

- **الصدق:** يشير الصدق إلى مدى دقة طريقة ما في قياس ما تهدف إلى قياسه. إذا كان البحث عالي الصدق، فهذا يعني أنه ينتج مخرجات تتوافق مع الخصائص والسمات والتغيرات الحقيقية في العالم المادي أو الاجتماعي. (سالم، صالح، 2015م، 194)
- **صدق أداة الدراسة:**

صدق الاستبانة يعني التأكد من أنها سوف تقيس ما وضعت من أجله، كما يقصد بالصدق "شمول أداة الدراسة لكل العناصر التي يجب أن تحتويها الدراسة من ناحية، وكذلك وضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية أخرى، بحيث تكون مفهومه لمن يستخدمها" (أبو سمرة، الطيطي، 2019، 86)

- **الصدق الظاهري لأداة الدراسة (صدق المحكمين):**

بعد الانتهاء من بناء أداة الدراسة والتي تتناول " يساهم في التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية في إدارة المشاريع الحكومية بالقطاع الحكومي في رؤية الضوء عام 2030 "، سيتم عرضها على عدد من المحكمين وذلك للاسترشاد بآرائهم.

والمطلوب من المحكمين إبداء الرأي حول مدى وضوح العبارات ومدى ملائمتها لما وضعت لأجله، ومدى مناسبة العبارات للمحور الذي تنتمي إليه، مع وضع التعديلات والاقتراحات التي يمكن من خلالها تطوير الاستبانة.

- **صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة:**

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة سيتم تطبيقها ميدانياً وعلى بيانات العينة ستقوم الباحثة بحساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة حيث سيتم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة.

- **الثبات:**

يعرف الثبات بأنه مدى مقدرة الاستبانة على إعطاء نتائج مشابهة عند تكرار القياس تحت ظروف مشابهة (سالم، صالح، 2015م، 194) وللتحقق من ثبات أداة البحث تم استخدام معاملات ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية.

6.3. أساليب المعالجة الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي يتم جمعها، سيتم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وبعد ذلك حساب المقاييس الإحصائية التالية:

1. التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة.
2. معامل ارتباط بيرسون (Pearson correlation) لحساب صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.
3. معامل ألفاكرونباخ (Alpha Cronbach's) لحساب معامل ثبات المحاور المختلفة لأداة الدراسة.
4. المتوسط الحسابي " Mean" وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن المحاور الرئيسة (متوسطات العبارات)، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي.
5. استخدام الانحراف المعياري "Deviation Standard" للتعرف على مدى انحراف كاستجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي. ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، إلى جانب المحاور الرئيسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس.
6. استخدام تحليل التباين الأحادي (anova way one) للتعرف على الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو محاور الدراسة باختلاف متغير الدراسة.
7. اختبار أقل فرق معنوي (LSD) للتعرف على اتجاه الفروق ولصالح أي فئة من فئات متغيرات الدراسة.
8. استخدام اختبار (ت) لعينتين مستقلتين (Independnat Sample T-Test) للتعرف على الفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة نحو محاور الدراسة باختلاف متغير الدراسة.

4. التحليل الإحصائي لمحاور الاستبيان

- **أولاً: الصدق والثبات**

الاتساق الداخلي للمحور الأول: التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية في رؤية 2030

جدول (1) معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات المحور الأول بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
1	**0.485	8	**0.495
2	**0.769	9	**0.716
3	**0.537	10	**0.795
4	**0.619	11	**0.605
5	**0.853	12	**0.506
6	**0.695	13	**0.656
7	**0.551	14	**0.672

****دالة عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل**

من خلال استعراض النتائج الموضحة بالجدول السابق يتبين أن قيم معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات المحور الأول (التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية في رؤية 2030) بالدرجة الكلية للمحور، دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01، وجميعها قيم موجبة، مما يعني وجود درجة عالية من الاتساق الداخلي وارتباط المحور الأول بعباراته بما ينعكس درجة عالية من الصدق لفقرات المحور الأول.

الاتساق الداخلي للمحور الثاني: إدارة **المشاريع المتوسطة والصغيرة**

جدول (2) معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات المحور الثاني بالدرجة الكلية للمحور

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
1	**0.855	11	**0.725
2	**0.847	12	**0.78
3	**0.923	13	**0.926
4	**0.908	14	**0.881
5	**0.723	15	**0.878
6	**0.803	16	**0.820
7	**0.864	17	**0.825
8	**0.858	18	**0.887
9	**0.833	19	**0.830
10	**0.860	20	**0.737

****دالة عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل**

من خلال استعراض النتائج الموضحة بالجدول السابق يتبين أن قيم معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات المحور الثاني (إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة) بالدرجة الكلية للمحور، دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01، وجميعها قيم موجبة، مما يعني وجود درجة عالية من الاتساق الداخلي وارتباط المحور الثاني بعباراته بما ينعكس درجة عالية من الصدق لفقرات المحور الثاني.

جدول رقم (3) معامل ارتباط كل محور بالاستبيان ككل

م	المحور	معامل الارتباط
1	المحور الأول: التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية في رؤية 2030	**0.845
2	المحور الثاني: إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة	**0.965

****دالة عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل**

تُشير النتائج الموضحة بالجدول السابق إلى أن قيم معاملات الارتباط بين درجة كل محور من محاور الاستبانة بالدرجة الكلية للاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01، وجميع قيم موجبة، وهذا يشير إلى صدق محاور الاستبانة وقياسها للسمة التي وضعت لقياسها.

جدول (4) معامل الثبات الفا كرونباخ للاستبيان

محاور الاستبيان	عدد الفقرات	ألفا كرو نباخ
المحور الأول: التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية في رؤية 2030	14	0.880
المحور الثاني: إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة	20	0.977
الثبات العام للاستبيان	34	0.968

من خلال استعراض النتائج الموضحة بالجدول السابق يتبين أن معاملات الثبات للاستبانة مرتفعة، حيث تراوحت ما بين (0.880 و 0.977) أما الثبات العام للاستبانة (0.968)، مما يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، وبالتالي يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

ثانياً: توزيع أفراد العينة

1. العمر

جدول رقم (5) العمر

العمر	التكرار	النسبة
أقل من 25 سنة	4	8
من 25 - 35 سنة	22	44
من 35 - 45 سنة	14	28
أكبر من 45 سنة	10	20

أظهرت النتائج كما هو موضح بالجدول والشكل السابقين أن أغلب المشاركات بنسبة 44% تقع أعمارهن بين 25 – 35 سنة، 28% من 35 – 45 سنة، 20% أكبر من 45 سنة، 8% أقل من 25 سنة.

2. الخبرة في ريادة الأعمال

جدول رقم (6) الخبرة في ريادة الأعمال

الخبرة في ريادة الأعمال	التكرار	النسبة
أقل من 5 سنوات	39	78
من 5 - 10 سنوات	3	6
أكثر من 10 سنوات	8	16

أظهرت النتائج كما هو موضح بالجدول والشكل السابقين أن أغلب المشاركات بنسبة 78% خبرتهم بريادة الأعمال أقل من 5 سنوات، 16% أكثر من 10 سنوات، 6% من 5 – 10 سنوات

3. المستوى التعليمي

جدول رقم (7) المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
دبلوم فأقل	4	8
جامعي	41	82
دراسات عليا	5	10

أظهرت النتائج كما هو موضح بالجدول والشكل السابقين أن أغلب المشاركات بنسبة82% حاصلات على مؤهل جامعي، 10% دراسات عليا، 8% دبلوم فأقل

جدول (8) درجة الموافقة ومدى الموافقة

المستوى	الترميز	المدى
منخفض جدا	1	من 1إلى 1.80
منخفض	2	1.81 إلى 2.60
متوسط	3	2.61 إلى 3.40
مرتفع	4	3.41 إلى 4.20
مرتفع جدا	5	4.21 إلى 5

مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية في رؤية 2030

البعد الأول: الوعي الاقتصادي

جدول (9) استجابات مفردات عينة الدراسة عن البعد الأول الوعي الاقتصادي

م	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب	درجة الموافقة
1	زيادة الوعي الاقتصادي للمرأة الذي يساعدها على بيئة العمل	30	20	0	0	0	0.50	4.60	2	مرتفعة جداً
		60%	40%	0%	0%	0%				
2	زيادة تكريم رائدات الأعمال في المحافل والإعلام	29	21	0	0	0	0.50	4.58	3	مرتفعة جدا
		58%	42%	0%	0%	0%				
3	اتساع رقعة الأعمال والمشاريع التي تشارك فيها المرأة	31	19	0	0	0	0.49	4.62	1	مرتفعة جدا
		62%	38%	0%	0%	0%				
4	زيادة الشراكة مع المرأة بالمشاريع من قبل الرجال	15	23	10	2	0	0.82	4.02	4	مرتفعة
		30%	46%	20%	4%	0%				
	إجمالي البعد						0.43	4.46		مرتفعة جدا

أظهرت النتائج أن مستوى الوعي الاقتصادي لدى المرأة السعودية في رؤية 2030 مرتفع جدا حيث جاء بمتوسط حسابي 4.46، وعن الفقرات فجاء الترتيب كالتالي: المرتبة الأولى (اتساع رقعة الأعمال والمشاريع التي تشارك فيها المرأة) بمتوسط 4.62 ودرجة موافقة مرتفعة جدا، يليها في المرتبة الثانية (زيادة الوعي الاقتصادي للمرأة الذي يساعدها على بيئة العمل) بمتوسط 4.60 ودرجة موافقة مرتفعة جدا، يليها بالمرتبة الثالثة (زيادة تكريم رائدات الأعمال في المحافل والإعلام) بمتوسط 4.58 ودرجة موافقة مرتفعة جدا، يليها في المرتبة الرابعة (زيادة الشراكة مع المرأة بالمشاريع من قبل الرجال) بمتوسط 4.02 ودرجة موافقة مرتفعة.

البعد الثاني: المهارات الاقتصادية

جدول (10) استجابات مفردات عينة الدراسة عن البعد الثاني المهارات الاقتصادية

م	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب	درجة الموافقة
1	زيادة وتحسين مهارات المرأة التي تمكنها من المنافسة في سوق العمل	25	22	3	0	0	0.61	4.44	4	مرتفعة جدا
		50%	44%	6%	0%	0%				
2	زيادة مشاركة المرأة في تنظيم وإدارة المشروعات	29	20	1	0	0	0.54	4.56	2	مرتفعة جدا
		58%	40%	2%	0%	0%				
3	زيادة الدورات التدريبية للمرأة العاملة بسوق العمل لرفع كفاءتهن	33	13	4	0	0	0.64	4.58	1	مرتفعة جدا
		66%	26%	8%	0%	0%				
4	زيادة رائدات الأعمال الفترة الأخيرة بالمملكة	23	27	0	0	0	0.50	4.46	3	مرتفعة جدا
		46%	54%	0%	0%	0%				
5	نمو ونجاح مشاريع كثيرة تديريها المرأة	19	24	7	0	0	0.69	4.24	5	مرتفعة جدا
		38%	48%	14%	0%	0%				
	إجمالي البعد						0.43	4.46	مرتفعة جدا	

أظهرت النتائج أن مستوى المهارات الاقتصادية لدى المرأة السعودية في رؤية 2030 مرتفعة جدا حيث جاء بمتوسط حسابي 4.46، وعن الفقرات فجاء الترتيب كالتالي: المرتبة الأولى (زيادة الدورات التدريبية للمرأة العاملة بسوق العمل لرفع كفاءتهن) بمتوسط 4.58 ودرجة موافقة مرتفعة جدا، يليها في المرتبة الثانية (زيادة مشاركة المرأة في تنظيم وإدارة المشروعات) بمتوسط 4.56 ودرجة موافقة مرتفعة جدا، يليها بالمرتبة الثالثة (زيادة رائدات الأعمال الفترة الأخيرة بالمملكة) بمتوسط 4.46 ودرجة موافقة مرتفعة جدا، يليها في المرتبة الرابعة (زيادة وتحسين مهارات المرأة التي تمكنها من المنافسة في سوق العمل) بمتوسط 4.44 ودرجة موافقة مرتفعة جدا، يليها في المرتبة الخامسة (نمو ونجاح مشاريع كثيرة تديريها المرأة) بمتوسط 4.24 ودرجة موافقة مرتفعة جدا.

البعد الثالث: الامكانات الاقتصادية

جدول (11) استجابات مفردات عينة الدراسة عن البعد الثالث الامكانات الاقتصادية

م	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب	درجة الموافقة
1	زيادة الأنشطة والمشروعات التي تساعد في زيادة توليد الدخل للمرأة	24	26	0	0	0	0.51	4.48	2	مرتفعة جدا
		48%	52%	0%	0%	0%				
2	زيادة فرص المرأة في الحصول على دخل خاص بها	30	18	2	0	0	0.58	4.56	1	مرتفعة جدا
		60%	36%	4%	0%	0%				
3	المساواة النوعية في الأجور والرواتب عن نفس العمل وبنفس الكفاءة	19	22	6	3	0	0.86	4.14	5	مرتفعة
		38%	44%	12%	6%	0%				
4	العمل على زيادة أعداد العاملات في مشروعات القطاع الخاص والعام والأجهزة الإدارية المختلفة	20	28	2	0	0	0.56	4.36	3	مرتفعة جدا
		40%	56%	4%	0%	0%				
5	زيادة فرص المرأة في الحصول على قروض وتسهيلات للحصول على دخل خاص بها	20	24	6	0	0	0.67	4.28	4	مرتفعة جدا
		40%	48%	12%	0%	0%				
	إجمالي البعد						0.47	4.36	مرتفعة	جدا

أظهرت النتائج أن مستوى الإمكانات الاقتصادية لدى المرأة السعودية في رؤية 2030 مرتفعة جدا حيث جاء بمتوسط حسابي 4.36، وعن الفقرات فجاء الترتيب كالتالي: المرتبة الأولى (زيادة فرص المرأة في الحصول على دخل خاص بها) بمتوسط

4.56 ودرجة موافقة مرتفعة جدا، يليها في المرتبة الثانية (زيادة الأنشطة والمشروعات التي تساعد في زيادة توليد الدخل للمرأة) بمتوسط 4.48 ودرجة موافقة مرتفعة جدا، يليها بالمرتبة الثالثة (العمل على زيادة أعداد العاملات في مشروعات القطاع الخاص والعام والأجهزة الإدارية المختلفة) بمتوسط 4.36 ودرجة موافقة مرتفعة جدا، يليها في المرتبة الرابعة (زيادة فرص المرأة في الحصول على قروض وتسهيلات للحصول على دخل خاص بها) بمتوسط 4.28 ودرجة موافقة مرتفعة جدا، يليها في المرتبة الخامسة (المساواة النوعية في الأجور والرواتب عن نفس العمل وبنفس الكفاءة) بمتوسط 4.14 ودرجة موافقة مرتفعة

جدول رقم (12) مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية في رؤية 2030

م	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	الوعي الاقتصادي	4.46	0.43	1	مرتفع جدا
2	المهارات الاقتصادية	4.46	0.43	1	مرتفع جدا
3	الإمكانات الاقتصادية	4.36	0.47	2	مرتفع جدا
	إجمالي المحور	4.42	0.39	مرتفع جدا	

أظهرت النتائج أن مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية في رؤية 2030 مرتفع جدا حيث جاء بمتوسط 4.42، وعن ترتيب الأبعاد فقد جاء في المرتبة الأولى كل من (الوعي الاقتصادي)، (المهارات الاقتصادية) بمتوسط 4.46 ودرجة موافقة مرتفعة جدا، يليهم (الإمكانات الاقتصادية) بمتوسط 4.36 ودرجة موافقة مرتفعة جدا.

مستوى إدارة المشاريع المتوسطة والصغيرة

البعد الأول التخطيط

جدول (13) استجابات مفردات عينة الدراسة عن البعد الأول التخطيط

م	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب	درجة الموافقة
1	وضوح رؤية للأهداف ورؤية المشروع	29	15	6	0	0	0.71	4.46	1	مرتفعة جدا
		58%	30%	12%	0%	0%				
2	وضع خطة عمل مفصلة تحدد المهام والمواعيد والمسئوليات	24	22	2	2	0	0.75	4.36	2	مرتفعة جدا
		48%	44%	4%	4%	0%				
3		22	23	5	0	0	0.66	4.34	3	

	تحديد الموارد المطلوبة وطرق توفيرها	44%	46%	10%	0%	0%			مرتفعة جدا
4	تحديد المخاطر المحتملة ووضع خطة استراتيجيات للتعامل معها	24	18	8	0	0	0.74	4.32	4	مرتفعة جدا
		48%	36%	16%	0%	0%				
5	تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية	22	22	6	0	0	0.68	4.32	4	مرتفعة جدا
		44%	44%	12%	0%	0%				
	إجمالي البعد						0.65	4.36	مرتفعة جدا	

أظهرت النتائج أن مستوى تخطيط المرأة السعودية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة مرتفع جدا حيث جاء بمتوسط حسابي 4.36، وعن الفقرات فجاء الترتيب كالتالي: المرتبة الأولى (وضوح رؤية للأهداف ورؤية المشروع) بمتوسط 4.46 ودرجة موافقة مرتفعة جدا، يليها في المرتبة الثانية (وضع خطة عمل مفصلة تحدد المهام والمواعيد والمسئوليات) بمتوسط 4.36 ودرجة موافقة مرتفعة جدا، يليها بالمرتبة الثالثة (تحديد الموارد المطلوبة وطرق توفيرها) بمتوسط 4.34 ودرجة موافقة مرتفعة جدا، يليها في المرتبة الرابعة كل من (تحديد المخاطر المحتملة ووضع خطة استراتيجيات للتعامل معها)، (تحديد مؤشرات الأداء الرئيسية) بمتوسط 4.32 ودرجة موافقة مرتفعة جدا

البعد الثاني التنظيم

جدول (14) استجابات مفردات عينة الدراسة عن البعد الثاني التنظيم

م	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب	درجة الموافقة
1	توضيح دور ومسؤوليات كل فرد في فريق العمل	23	23	4	0	0	0.64	4.38	2	مرتفعة جدا
		46%	46%	8%	0%	0%				
2	توزيع الموارد بفعالية لتلبية احتياجات المشروع	25	16	9	0	0	0.77	4.32	3	مرتفعة جدا
		50%	32%	18%	0%	0%				

3	تنظيم وترتيب مهام العمل لضمان تنفيذها بشكل سلس وفعال	27 54%	16 32%	7 14%	0 0%	0 0%	0.73	4.40	1	مرتفعة جدا
4	إنشاء هيكل تنظيمي واضح وتحديد سلطات ومسؤوليات الفريق	25 50%	20 40%	5 10%	0 0%	0 0%	0.67	4.40	1	مرتفعة جدا
5	تقييم كيفية التعامل مع التغيرات والمتطلبات المتغيرة للمشروع	17 34%	30 60%	3 6%	0 0%	0 0%	0.57	4.28	4	مرتفعة جدا
	إجمالي البعد						0.61	4.36		مرتفعة جدا

أظهرت النتائج أن مستوى تنظيم المرأة السعودية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة مرتفع جدا حيث جاء بمتوسط حسابي 4.36، وعن الفقرات فجاء الترتيب كالتالي: المرتبة الأولى كل من (تنظيم وترتيب مهام العمل لضمان تنفيذها بشكل سلس وفعال)، (إنشاء هيكل تنظيمي واضح وتحديد سلطات ومسؤوليات الفريق) بمتوسط 4.40 ودرجة موافقة مرتفعة جدا، يليها في المرتبة الثانية (توضيح دور ومسؤوليات كل فرد في فريق العمل) بمتوسط 4.38 ودرجة موافقة مرتفعة جدا، يليها بالمرتبة الثالثة (توزيع الموارد بفعالية لتلبية احتياجات المشروع) بمتوسط 4.32 ودرجة موافقة مرتفعة جدا، يليها في المرتبة الرابعة (تقييم كيفية التعامل مع التغيرات والمتطلبات المتغيرة للمشروع) بمتوسط 4.28 ودرجة موافقة مرتفعة جدا.

البعد الثالث التوجيه

جدول (15) استجابات مفردات عينة الدراسة عن البعد الثالث التوجيه

م	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب	درجة الموافقة
1	توجيه الفريق نحو تحقيق الأهداف المحددة ومراقبة التقدم	20 40%	28 56%	2 4%	0 0%	0 0%	0.56	4.36	1	مرتفعة جدا
2	تحفيز وتشجيع الفريق على تحقيق التطور والتحسين المستمر	19 38%	28 56%	3 6%	0 0%	0 0%	0.59	4.32	2	مرتفعة جدا

3	التواصل الفعال والمفتوح بين جميع أعضاء فريق العمل	17 34%	26 52%	7 14%	0 0%	0 0%	4.20	0.67	4	مرتفعة
4	اتخاذ القرارات الصعبة والتعامل مع التحديات بفاعلية	14 28%	30 60%	6 12%	0 0%	0 0%	4.16	0.62	5	مرتفعة
5	قدرة الفريق على التعلم والتكيف مع المتغيرات الخارجية	14 28%	33 66%	3 6%	0 0%	0 0%	4.22	0.55	3	مرتفعة جدا
	إجمالي البعد						4.25	0.54	مرتفعة جدا	

أظهرت النتائج أن مستوى توجيه المرأة السعودية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة مرتفعة جدا حيث جاء بمتوسط حسابي 4.25، وعن الفقرات فجاء الترتيب كالتالي: المرتبة الأولى (توجيه الفريق نحو تحقيق الأهداف المحددة ومراقبة التقدم) بمتوسط 4.36 ودرجة موافقة مرتفعة جدا، يليها في المرتبة الثانية (تحفيز وتشجيع الفريق على تحقيق التطور والتحسين المستمر) بمتوسط 4.32 ودرجة موافقة مرتفعة جدا، يليها بالمرتبة الثالثة (قدرة الفريق على التعلم والتكيف مع المتغيرات الخارجية) بمتوسط 4.22 ودرجة موافقة مرتفعة جدا، يليها في المرتبة الرابعة (التواصل الفعال والمفتوح بين جميع أعضاء فريق العمل) بمتوسط 4.20 ودرجة موافقة مرتفعة، يليها في المرتبة الخامسة (اتخاذ القرارات الصعبة والتعامل مع التحديات بفاعلية) بمتوسط 4.16 ودرجة موافقة مرتفعة

البعد الرابع الرقابة

جدول (16) استجابات مفردات عينة الدراسة عن البعد الرابع الرقابة

م	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الترتيب	درجة الموافقة
1	تقييم التقدم المحرز بناءً على المعايير المحددة	16 32%	29 58%	5 10%	0 0%	0 0%	0.62	4.22	4	مرتفعة جدا
2	رصد استهلاك الموارد وإدارتها بفاعلية	17 34%	29 58%	3 6%	1 2%	0 0%	0.66	4.24	3	مرتفعة جدا

3	التدقيق والمراجعة الدورية لضمان جودة العمل والامتثال للمعايير	18	29	3	0	0	0	4.30	1	مرتفعة جدا
		36%	58%	6%	0%	0%	0%			
4	متابعة تسليم الأعمال في مواعيدها المحددة	20	25	5	0	0	0	4.30	1	مرتفعة جدا
		40%	50%	10%	0%	0%	0%			
5	مراقبة الميزانية والمصروفات وفق الخطة الموضوعة	18	28	3	1	0	0	4.26	2	مرتفعة جدا
		36%	56%	6%	2%	0%	0%			
	إجمالي البعد							0.58	4.26	مرتفعة جدا

أظهرت النتائج أن مستوى رقابة المرأة السعودية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة مرتفعة جدا حيث جاء بمتوسط حسابي 4.26، وعن الفقرات فجاء الترتيب كالتالي: المرتبة الأولى كل من (التدقيق والمراجعة الدورية لضمان جودة العمل والامتثال للمعايير)، (متابعة تسليم الأعمال في مواعيدها المحددة) بمتوسط 4.30 ودرجة موافقة مرتفعة جدا، يليها في المرتبة الثانية (مراقبة الميزانية والمصروفات وفق الخطة الموضوعة) بمتوسط 4.26 ودرجة موافقة مرتفعة جدا، يليها بالمرتبة الثالثة (رصد استهلاك الموارد وإدارتها بفاعلية) بمتوسط 4.24 ودرجة موافقة مرتفعة جدا، يليها في المرتبة الرابعة (تقييم التقدم المحرز بناءً على المعايير المحددة) بمتوسط 4.22 ودرجة موافقة مرتفعة جدا

جدول رقم (17) مستوى إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة عند المرأة السعودية

م	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	المستوى
1	التخطيط	4.36	0.65	1	مرتفع جدا
2	التنظيم	4.36	0.61	1	مرتفع جدا
3	التوجيه	4.25	0.54	3	مرتفع جدا
4	الرقابة	4.26	0.58	2	مرتفع جدا
	إجمالي المحور	4.31	0.55	مرتفع جدا	

أظهرت النتائج أن مستوى إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة عند المرأة السعودية مرتفع جدا حيث جاء بمتوسط 4.31، وعن ترتيب الأبعاد فقد جاء في المرتبة الأولى كل من (التخطيط)، (التنظيم) بمتوسط 4.36 ودرجة موافقة مرتفعة جدا، يليهم (الرقابة) بمتوسط 4.26 ودرجة موافقة مرتفعة جدا، يليه (التوجيه) بمتوسط 4.25، ودرجة موافقة مرتفعة جدا

جدول رقم (18) المعوقات التي تعوق المرأة السعودية في بيئة الأعمال

م	المعوقات	العدد	النسبة
1	الشعور بالخوف والقلق من عدم القدرة على التوافق بين العمل والأسرة	44	41.10%
2	ضعف الوعي المجتمعي بأهمية دور المرأة في التنمية	18	16.80%
3	عدم قدرة المرأة على اتخاذ قرار التحاقها ببعض الأعمال	14	13.10%
4	عدم الكفاءة التدريبية أو العملية	18	16.80%
5	عدم شعور المرأة بمكانتها وأهمية دورها في تحقيق التنمية	13	12.10%
	الإجمالي	107	100.00%

أظهرت النتائج أن أهم المعوقات التي تعوق المرأة السعودية في بيئة الأعمال (الشعور بالخوف والقلق من عدم القدرة على التوافق بين العمل والأسرة) (41.1%)، يليه كل من (ضعف الوعي المجتمعي بأهمية دور المرأة في التنمية)، (عدم الكفاءة التدريبية أو العملية) (18%)، يليه (عدم قدرة المرأة على اتخاذ قرار التحاقها ببعض الأعمال) (14%)، يليه (عدم شعور المرأة بمكانتها وأهمية دورها في تحقيق التنمية) (13%)

الفرضيات:

يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للتمكين الاقتصادي للمرأة في رؤية المملكة 2030 على إدارة المرأة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عند مستوى دلالة 0.05

ولدراسة ذلك تم استخدام الانحدار البسيط بين التمكين الاقتصادي للمرأة كمتغير مستقل وإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة كمتغير تابع

جدول رقم (19) تحليل الانحدار البسيط

معامل الارتباط	معامل التحديد	ف	قيمة الدلالة	معامل الانحدار	ت	قيمة الدلالة
0.675	0.444	40.090	أقل من 0.001	0.961	6.332	أقل من 0.001

أظهرت النتائج وجود ارتباط بين التمكين الاقتصادي وإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسط حيث جاء معامل الارتباط 0.675، كما أظهرت النتائج 44.4% من التغيير الحادث في إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسط نتيجة التمكين الاقتصادي للمرأة حيث جاء معامل التحديد 0.444، وان نموذج الانحدار ذات دلالة إحصائية حيث كانت قيمة ف 40.09، وقيمة الدلالة أقل من 0.001، كما أظهرت النتائج وجود أثر ذات دلالة إحصائية للتمكين الاقتصادي للمرأة في رؤية المملكة 2030 على إدارة المرأة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عند مستوى دلالة 0.05، حيث بلغت قيمة ت لمعامل الانحدار 6.332، وقيمة الدلالة أقل من 0.001، ومعامل الانحدار 0.961، مما يعني كلما ارتفع التمكين الاقتصادي للمرأة بمقدار وحدة، ارتفع مستوى إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمقدار 0.961

يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لأبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة (الوعي الاقتصادي، المهارات الاقتصادية، الإمكانات الاقتصادية) في رؤية المملكة 2030 على إدارة المرأة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عند مستوى دلالة 0.05

ولدارسة ذلك تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد بين أبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة (الوعي الاقتصادي، المهارات الاقتصادية، الإمكانات الاقتصادية) في رؤية المملكة 2030 كمتغيرات مستقلة، وإدارة المرأة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كمتغير تابع

جدول رقم (20) وصف النموذج

معامل الارتباط	معامل التحديد	ف	قيمة الدلالة
0.751	0.536	19.885	أقل من 0.001

أظهرت النتائج وجود ارتباط بين أبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة (الوعي الاقتصادي، المهارات الاقتصادية، الإمكانات الاقتصادية) في رؤية المملكة 2030، وإدارة المرأة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة كمتغير حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.751، و53.6% من التغيير الحاصل في إدارة المرأة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة نتيجة أبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة (الوعي الاقتصادي، المهارات الاقتصادية، الإمكانات الاقتصادية) حيث بلغت قيمة التحديد 0.536، ونموذج الانحدار ذات دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة ف 19.885، وقيمة الدلالة أقل من 0.001

جدول رقم (21) معاملات الانحدار

م	المتغير	معامل الانحدار	ت	قيمة الدلالة
1	**الوعي**	0.070-	0.515-	0.609
2	**المهارات الاقتصادية**	0.817	4.934	أقل من 0.001
3	**الإمكانات الاقتصادية**	0.028-	0.205-	0.839

أظهرت النتائج وجود أثر ذات دلالة إحصائية للمهارات الاقتصادية للمرأة السعودية على إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث بلغت قيمة ت 4.934، وقيمة الدلالة أقل من 0.001، وبلغ معامل الانحدار 0.817، مما يعني كلما ارتفعت المهارات الاقتصادية عند المرأة السعودية بمقدار وحدة ارتفع مستوى إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمقدار 0.817، ولكن لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لكل من الوعي الاقتصادي وكذلك الإمكانات الاقتصادية على إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة

5. النتائج

أظهرت النتائج أن مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية في رؤية 2030 مرتفع جدا، وعن ترتيب الأبعاد فقد جاء في المرتبة الأولى كل من (الوعي الاقتصادي) وكانت أبرز الفقرات (اتساع رقعة الأعمال والمشاريع التي تشارك فيها المرأة)، (المهارات الاقتصادية) وكانت أبرز الفقرات (زيادة الدورات التدريبية للمرأة العاملة بسوق العمل لرفع كفاءتهن)، يليهم (الإمكانات الاقتصادية) وكانت أبرز الفقرات (زيادة فرص المرأة في الحصول على دخل خاص بها).

ومستوى إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة عند المرأة السعودية مرتفع جدا، وعن ترتيب الأبعاد فقد جاء في المرتبة الأولى كل من (التخطيط) وكانت أبرز الفقرات (وضوح رؤية للأهداف ورؤية المشروع)، (التنظيم) وكانت أبرز الفقرات (تنظيم

وترتيب مهام العمل لضمان تنفيذها بشكل سلس وفعال)، يليهم (الرقابة) وكانت أبرز الفقرات (متابعة تسليم الأعمال في مواعيدها المحددة)، يليه (التوجيه) وكانت أبرز الفقرات (توجيه الفريق نحو تحقيق الأهداف المحددة ومراقبة التقدم)

أهم المعوقات التي تعوق المرأة السعودية في بيئة الأعمال (الشعور بالخوف والقلق من عدم القدرة على التوافق بين العمل والأسرة)، يليه كل من (ضعف الوعي المجتمعي بأهمية دور المرأة في التنمية)، (عدم الكفاءة التدريبية أو العملية)، يليه (عدم قدرة المرأة على اتخاذ قرار التحاقها ببعض الأعمال)، يليه (عدم شعور المرأة بمكانتها وأهمية دورها في تحقيق التنمية)

يوجد أثر ذات دلالة إحصائية للتمكين الاقتصادي للمرأة في رؤية المملكة 2030 على إدارة المرأة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عند مستوى دلالة 0.05

يوجد أثر ذات دلالة إحصائية المهارات الاقتصادية على إدارة المرأة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عند مستوى دلالة 0.05، ولكن لا يوجد أثر ذات دلالة إحصائية لكل من الوعي الاقتصادي وكذلك الإمكانات الاقتصادية على إدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة عند مستوى 0.05

6. المراجع

- الشمري، منال بن عبد الله؛ الراشد، عبد الله بن سليمان. (2019). "التحديات التي تواجه المرأة السعودية في مجال ريادة الأعمال." مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الملك سعود.
- الغامدي، محمد بن عبد الرحمن؛ العنزي، خالد بن عبد الله (2020). "أثر تمكين المرأة السعودية في مجال ريادة الأعمال على الاقتصاد الوطني." مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل.
- المبارك، منى بنت عبد الله؛ العبد الكريم، عبد الرحمن بن محمد (2021). "رؤية المملكة 2030 ودور المرأة السعودية في ريادة الأعمال." مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن.
- متاؤوس، ايرين إبراهيم. (2022). التمكين الاقتصادي للمرأة في ضوء أهداف التنمية المستدامة. مجلة كلية الآداب، ع25، 143 - 177.
- محمد، محمد عبد العظيم أحمد. (2022). العلاقة بين التمكين الاقتصادي للمرأة والنمو الاقتصادي في مصر. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مج18، ع30، 95 - 110.
- البقمي، نايفة بنت مناحي شباب، و الحكمي، حسين بن محمد. (2022). تحديات تعزيز تمكين المرأة السعودية العاملة في القطاع الخاص وآليات التعامل معها من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين: دراسة ميدانية. مجلة الخدمة الاجتماعية، ع71، ج2، 210 - 239.
- الزير، سعد بن راشد بن عبدالله. (2022). دور المؤسسات الأهلية في تمكين المرأة السعودية وفق رؤية المملكة العربية السعودية "2030": دراسة ميدانية على المؤسسات الأهلية بمدينة الرياض. مجلة الشمال للعلوم الإنسانية، مج7، ع2، 333 - 366.
- المعجل، وفاء بنت عبدالرحمن. (2021). وعي المرأة السعودية بالتمكين الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار المالي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030. مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية، ع27، 353 - 385.

- السرور، عبير عقيل محمد. (2021). تمكين المرأة السعودية في ضوء رؤية 2030. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، ع73، 252 - 268 .
- زبير، علوية سعيد عثمان، كوداي، زينب محمد عثمان، و القحطاني، هنادي يحيى مرعي. (2021). أثر تمكين المرأة السعودية بكسر السقف الزجاجي على تعزيز دورها في القيادة والريادة: دراسة تطبيقية على سيدات الأعمال بالسعودية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، مج5، ع14، 134 - 150.
- الرقيب، هند عبدالله. (2020). أثر دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة على مستويات تمكين المرأة السعودية: الواقع والتحديات: دراسة استكشافية في ظل معطيات رؤية 2030 تمكين المرأة - دعم المشاريع المتوسطة والصغيرة - رؤية 2030. المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، مج8، ع3، 486 - 502.
- غرابي، خولة، و مخلوف، سعاد. (2019). تمكين المرأة العربية في المجال الاقتصادي والسياسي: الجزائر، السعودية والمغرب نموذجا. مجلة البشائر الاقتصادية، مج5، ع3، 159 - 170.
- الجعيد، شوق حباب. (2019). العلاقة السببية بين تمكين المرأة السعودية والنمو الاقتصادي للفترة (1999 - 2015). مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، مج3، ع7، 101 - 120 .
- الشبعان، أحمد بن محمد بن عبدالله. (2019). تمكين المرأة السعودية من العمل بالقطاع الخاص: شركة دواجن الوطنية بالقصيم - أنموذجا. المجلة الجغرافية العربية، س50، ع73، 367 - 409 .
- عوض، نجلاء. (2014م)، معوقات تمكين المرأة حقوقها القانونية في المملكة العربية السعودية، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، الرياض: المملكة العربية السعودية.
- ابن شلهوب، هيفاء عبد الرحمن صالح. (2017م)، أبعاد تمكن المرأة السعودية: دراسة مسحية من وجهة نظر أعضاء مجلس الشورى وعينة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، مج33، ع70، المملكة العربية السعودية.
- أبو منديل، غسان، وداوود، نرمين عبد اللطيف، وجنينة، رولا عبد السلام، وخضر، بيسان سليمان، والمصدر، نجوى، وأبوكرش، أسماء (2014م)، واقع التمكن الاقتصادي للمرأة في قطاع غزة، مركز شؤون المرأة، برنامج الأبحاث والمعلومات، غزة: فلسطين.
- أسد، أيهم. (2008م)، التمكن الاقتصادي للمرأة كمدخل للتمكن الاجتماعي، الندوة العلمية بتنظيم مرصد نساء سوريا والنادي السرياني، حمص: سوريا.
- أيوب، رائدة (2010م)، الجدوى الاجتماعية للمشاريع المتناهية الصغر وتأثيراتها على النساء في الريف السوري، رسالة دكتوراه غير منشورة في علم الاجتماع، جامعة سانت كليمنتس للتعليم المفتوح عن بعد، بريطانيا.
- الجربوع، أيوب منصور، وآخرون (2005م)، المساهمة الاقتصادية للمرأة في المملكة العربية السعودية، منتدى الرياض الاقتصادي الثاني، الرياض: المملكة العربية السعودية.
- الجوادي، زينب محمد (2009م)، مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي: "دراسة مقارنة"، مجلة مصر المعاصرة، مج100،ع496، جمهورية مصر العربية.

- الحسيني، باسل، والسوداني، طالب. (2005)، المرأة والتنمية المستدامة (في ضوء مقررات مؤتمر بكين عام 1995)، دراسة تحليلية لواقع المرأة العراقية، رسالة دكتوراه منشورة، جامعة بغداد، بغداد: العراق.
- الخاروف، أمل محمد علي، والحديدي، سمر عبد العزيز. (2011)، مشروع ازدهار النساء التنموي وعلاقته بتمكن المرأة الأردنية: "دراسة تقييمية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج38، ع1، الأردن.
- حلمي، إجلال إسماعيل. (2003م)، العولمة وقضايا المرأة والعمل، الندوة العلمية لمركز الدراسات والبحوث الخدمات المتكاملة بكليات البنات جامعة عن شمس، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، القاهرة: جمهورية مصر العربية.
- حلمي، إجلال إسماعيل (2006م)، رؤية مستقبلية للمرأة المصرية في محافظة القاهرة، المؤتمر السادس للمجلس القومي للمرأة، القاهرة: جمهورية مصر العربية.
- دلال، بحري (د، ت)، النظرية النسوية في التنمية، مجلة الفكر، ع11، جامعة محمد خضر بسكرة، الجزائر.
- زايد، أميرة عبد السلام عبد المجيد. (2015)، الاتجاهات الحديثة في تمكن المرأة لتنمية المجتمع، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، العدد 67، المملكة العربية السعودية.
- سلامي، منيرة. (2016م)، المرأة وإشكالية التمكن الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، ع5، الجزائر.
- سلامي، منيرة، وبية، إيمان. (2013م)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكن الاقتصادي للمرأة في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح، ع3، الجزائر.
- عبادة، مديحة أحمد. (2011م)، قضايا المرأة المعاصرة بن تحديات الواقع وطموحات المستقبل، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة: جمهورية مصر العربية.
- عكور، إيمان. (2015م)، التمكن الاقتصادي للمرأة الواقع والآفاق: وزارة العمل الأردنية نموذجاً، وزارة العمل الأردنية، الأردن.
- عمر، أحلام العطا محمد. (2019م)، احتياجات تمكن المرأة السعودية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمعوقات التي تواجهها، المؤتمر الأول لدراسات المرأة السعودية، السجل العلمي والبحوث المحكمة، الجزء الأول، مركز الأبحاث الواعدة في البحوث ودراسات المرأة، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن، الرياض: المملكة العربية السعودية.
- قنديل، أماني. (2005م)، المنظمات الأهلية العربية وتمكن المرأة، التقرير السنوي الرابع للمنظمات الأهلية العربية، الشبكة العربية للمنظمات، القاهرة: جمهورية مصر العربية.
- محفوظ، ماجدي عاطف. (2004م)، معوقات ممارسة البرامج والأنشطة الجماعية بمراكز الشباب، المؤتمر العلمي السابع عشر، مج5، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، جمهورية مصر العربية.

Doi: https://doi.org/10.52133/ijrsp.v4.47.3